وسكت المص عن ما حال النصب وياتي لنا فيه كلام عند
قوله والنصب مميزا وعند رفع مستدا قدر وذلك
المبتدا هو رابط الصفة وعائد الصلة وحذفه هنا ليس
مثاذ ابل واجب سواء طول الصلة وعدمه وذلك انهم
لمحفوا الاسيما بالاستثنائية في عدم وقوع الجملة بعد
كل بجامع مخالفة ما بعدكل لما قبله وان كانت المخالفة
في الاكثر كونه مخرجا مما قبلها وفي ولاسيما كونه اولى منه
بالحكم وهذا التوجيه ذكره المحققون الذين لا يجعلون
ولاسيما من ادوات الاستثناء وهو لا يستلزم ان لاسيما
من ادوات الاستثناء اذ غاية الحاق ولاسيما بالا في عدم
وقوع الجملة بعدها بجامع مطلق المخالفة واما كونها من ادوات
الاستثناء باعتبار ما مها من المخالفة اولا فقام اخ لا تلازم
بينه وبين هذا فقول بعض هذا على ان لاسيما من ادوات
الاستثناء وسياتي ان الراجح خلافه غلط ومما يقتضي
وجوب الحذف ايضا ان هذا كلام جرى في كثرة الاستعمال
مجرى الامثال فلا يغير عما سمع فيه من الحذف ثم شرع في الكلام
على سي فقال وفي رفع وجر اعربن سي تبني واعربها
نصب لانها كم للاستيرية وهي مضافة لما حال الرفع و
للنكرة بعدها حال الجر فيجب نصبها ولا يلزم على الاول ان
قدرت ما موصولة عمل لا في معرفة لان سي معناه مثل
فهو متوغل في الابهام فلا يتعرف بالاضافة وخبر المحذوف
اي موجود ان قلت هل يجوز رفع سي على ان لا عاملة
عمل ليس فيا سمّا وان كان لم يسمع الا بالنصب قلت

لا

لا يجوز لعدم ملاقاته القصد اذ المراد بقولك سماء العلما
ولا سيما زيد نفي جنس المماثل لزيد بنفي جميع افراده
لا النفي في الجملة الصادق بنفي الواحد الذي لا ينافي
ثبوت الاكثر كما هو مفاد العاملة عمل ليس وقوله
اعربن اي وجوبا كما هو حقيقة افعل خصوصا وقد اكده
بالنون وقدم الجار والمجرور ليفيد الحصر فاخذ منه ان النصب
لا يجب فيه الاعراب ويأتي لنا فيه كلام لنا فيه اصل سي
شيوء دخله ما دخل سود وقيل ان عينه واو لقولهم
في تصغر فاده تساويا وتساويتا وتساويان وتساويان والتشبيه
سيان وتسيفيح عن الاضافة كما استغنى عنها مرادفه
وموزنه مثل في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
والشر به لشر عند الله مثلان واستغنوا بالتثنية عن
تثنية سواء فلم يقولوا سواءان لاشاذا كقوله
فيارب ان لم تقسم الحب بيننا سواءين فاجعلني على حبها حملا
وتصب الاسم النكرة مميزا اما سي نفسها فتكون ما حرفا كافا
عن الاضافة وفتحة سي لا فرق بها بناء هذا قاله بعض
وتقلة في الصغير وافرد فجمع افرادسي في هذه الحالة لان
هي شبيهة بالمضاف ضرورة ان التمييز الذي اتصل وتعلق به
شيء من تمام معنى كله اذ هو اولى لذلك من النعت لانه مبين للذات
والنعت مبين للصفة والنعت داخل فيما هو من تمام المعنى الا انه
لا يوجب الشبه بالمضاف لاختراطهم فيما يوجبه ان يكون معمولا
والتمييز معمول لما مميزة قال ابن مالك في الخلاصة اسم بمعنى من
مبين نكرة ينصب تمييزا بما قد فسره وحق فتحه سي علي

Copyright King Saud University
مخطوطات جامعة الملك سعود الرياض
Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)